

استخدام المواد المحلية في البناء

حضرات السادة الأفاضل

موضوع هذه الكلمة هو استخدام المواد المحلية في البناء . والحقيقة ان استخدام المواد المحلية في البناء يحب ان يصاحب عصران مكملان له ليكون الثلاثة فيما بينهم نظام واحدا لعمارة الفقرا او محدودي الدخل . فالعنصر الثاني - بجانب عنصر المواد المحلية - هو استخدام اسلوب البناء المحلي Construction System . أما العنصر الثالث فهو الطريقة التي ينفذ بها المبني Building System ولا يمكن ان تكون هناك عمارة محلية حقيقة الا بوجود هذه العناصر الثلاث مجتمعة . فالنتحدث باختصار عن كل منها .

العنصر الاول : المواد المحلية . المقصود هنا هو استخدام المواد المحلية في عملية البناء دون الحاجة الى مرور هذه المواد في مراحل تصنيعية معقدة ودون الحاجة الى نقلها من مسافات بعيدة الى موقع التنفيذ . وقد أسلفنا الرأى على ان اقصر مسافة لنقل مواد البناء الى الموقع يجب ان لا تزيد على خمسين كيلو متر ولقد شاهدنا كيف ان الطوب الاحمر Red brick كان ينقل من الدلتا الى شبه جزيرة سينا لتعويضها قاطعا مسافة تزيد على الثلاثمائة كيلو متر وبمصاريف نقل باهظة . بينما أحجار سينا العتيبة تحت أقدام القائميين على عملية التعويض هناك . كما شاهدنا ان هذا الطوب نقل بنفس المسافة او أكثر في مشروعات القاري السياحية بالساحل الشمالي وبساحل البحر الاحمر بينما ترسيبات الاحجار الجيرية والرمادية تمتد بطول هذين الساحلين وكان يمكن استخدامها بسهولة كبيرة .

ويعنى استخدام المواد المحلية ايضا اعدادها بأقل تدخل ممكن من الصناعة والتكنولوجيا المتقدمه حتى لا تزيد تكلفتها عن قدرة مستخدمها . فالتكنولوجيا هنا تتدخل بمقدار وتكوين عامل اضافيا وليس عامل اساسيا . ويطلق على هذا النوع من التكنولوجيا العديد من التعريفات مثل التكنولوجيا الملائمه او المتفوقة او المناسبة Appropriate technology .

اننا نعرف جميعا ان استخدام التصنيع بكامل مقوماته من ماكينات مستورده وعملية فنية ماهرة وراس مثال مستثمر يسعى الى الربح ومن ايضا ادارة وتسويق واستخدام مكثف لطاقة غالبية الثمن وصيانته دورية وربما استيراد الكيماويات والمواد الداخله في التصنيع ، كل ذلك يؤدي الى قيمة مضاره في نوعية المنتج وايضا قيمة مضاره كبيرة في سعره . وعادة ما تكون مثل هذه الصناعات صناعات مركزية وتحتاج الى نقل منتجاتها الى طول البلاد وعرضها بتكلفة كبيرة . مثل صناعة حديد التسليح في مجمع الحديد والصلب بحلوان ومصنع الدخيلة بالاسكندرية وكذلك مصانع الاسمنت وان كانت أكثر انتشارا من مصانع الحديد .

ان استخدام التكنولوجيا الملائمة في اعداد المواد المحلية أمر ضروري في كثير من الاحيان وذلك لاعتبارها قدرة انشائية أكبر ومرنة وسهولة في الاستخدام ، وقد حاول استاذنا الكبير حسن فتحى انشاء معهد للتكنولوجيا الملائمة في البناء وتبنت جامعة حلوان هذه الفكرة ولكن لم يمهله العمر لتحقيقها وان كنت أرى ان مركز بحوث البناء هو المكان الطبيعي لاجراء البحوث اللازمة لاستخدام مثل هذه التكنولوجيا في البناء . ان نصيب هذه البحوث من الاهتمام سواء في مراكز بحوث البناء أو في غيره من المراكز البحثيه أو في الجامعات مازال محدودا للغاية .

Construction System

اما العنصر الثاني : فهو نظام الانشاء

هناك العديد من نظم الانشاء الحديثة منها نظام الهياكل الخرسانية أو الحديدية Concrete or steel skeleton system وهو عبارة عن أعمدة وبلاطات وكمرات تصنع بالموقع من حديد أو خرسانة مسلحة ثم حوائط تقام من الطوب أو الالواح لتقسيم الحيز الداخلي إلى غرف وطرق وصالات وهذا هو النظام الأكثر شيوعاً . ومنها النظام النفق Tunnel System وفيه تصنع الحوائط من الخرسانة المسلحة Pre-Fabricated System وتكون جزءاً أساسياً من النظام الانشائي . ومنها المبانى سابقة التجهيز Prestressed concrete وغيرها الكثير مما يعرفه زملاؤنا الانشائين .

كل تلك الانظمة تتطلب مراحل تنفيذية وعمالقاهرة وتكلفة عالية تخرجها تماماً من نطاق الامكانيات المادية للمجموعات السكانية المستهدفة بالبناء والاسكان .

وكما في حالة المواد وضرورة استخدام كل ما هو متاح منها محلياً لذا يجب معرفة نظم الانشاء التي اتبعتها الامم الالى للاستفادة منها وهي النظم التي ابتكروها غالباً اجيال سابقه مستخدموها فيها فلورتهم من ناسينية وتجاربهم الطويلة مع البيئة والمواد من ناحية أخرى حتى استقرت وصارت جزءاً من حياتهم . كما أصبحت ممارستها شيئاً طبيعياً عند البناء والتشييد مثل نظم البناء التي اتبعتها اهل النوبة قبل ان يرحلوا من مواطنهم الأصلية وكذلك النظم التي اتبعتها سكان الواحات بالصحراء الغربية في مبانيهم . وقد استخدموا بمهارة فائقة الاقبية Parrel Vaults والقباب والحوائط السميكة . وهي تجرب ثرية تتلاءم تماماً مع البيئة ونمط الحياة التي يعيشها هؤلاء السكان وهي ولا شك تجربة جديرة بالدراسة والاستفادة منها استفادة كاملة .

وهنا ايضاً يلزم ادخال التقنية المتلائمة . بهدف تطوير هذه النظم المحلية وزيادة كفاءتها الانشائية من ناحية قدرة التحمل والسرعة في التنفيذ .

Building System

اما العنصر الثالث : فهو نظام التنفيذ

يقوم النظام الحالى المتبعة على ثلاثة جهات لكل منها دورها في عملية البناء ، وهي المالك صاحب المشروع والذي يقوم بتمويله والمهندس الذي يعهد اليه اعداد التصميمات والرسومات والمواصفات ، ثم المقاول الذي يقوم بعملية التنفيذ ذاتها . وقد تفرغ من هذه الجهات الرئيسية الثلاث عناصر أخرى اكتسبت اهمية في السنوات الاخيرة مثل ادارة المشروع project management وضبط الجودة ومصادر الاستثمار . وقد اعدت القوانين واللوائح والتنظيمات الادارية والمالية لتلائم هذا النمط في التشييد .

مثل هذا النظام يصعب استخدامه ايضاً مثل سابقية في اسكان الفقراً وحدودي الدخل لما يتطلبه من تكلفة كبيرة قد تصل إلى ٤٠٪ من التكلفة الكلية للمبني . والنظام المقترن هنا يقوم على الاستغناء عن المقاولين وتعاون السكان فيما بينهم على البناء مع استخدام اهل الحرف المتأهلين محلياً . ولاستاذنا حسن فتحى هنا تعبير مشهور وهو أن الرجل الواحد لا يستطيع ان يبني مسكنه واحداً أما عشرة رجال فيمكنهم معاً بناء عشرة مساكن .

باختصار شديد يمكن القول ان مواد البناء المصنعة ونظم الانشاء المتقدمة ونظم المقاولات المتبعة حالياً لا تتناسب اسكان محدودي الدخل سواً اقيمت في الوادي والدلتا أو في المجتمعات الجديدة خارجها . وانه يلزم استخدام مواد بناء ونظم انشاء محلية مع اضافة تقنية مناسبة لتطويرها كما يلزم مشاركة السكان مشاركة فعالة في عملية البناء .

يتتحقق في هذه العمارة المحلية ميزات عدة نذكر بعضها منها

أولاً : التلذذ المنعش

ان المنتج من المواد المحلية غير خاضع للعوامل التي تلعب دورها في رفع اسعار المواد المصنعة ارتفاعاً كبيراً وغير طبيعي في كثير من الاحيان . فمن هذه العوامل ما يتطلبه التصنيع من استيراد ماكينات وبعض المواد الخام بالاسعار العالمية ومنها اعتماد رأس المال المستثمر على قروض بنكية ذات فوائد عالية كما هو الحال في صناعة الاسمنت وصناعة الطوب الطلفي والتي اوشك أغلب مصانعها على الانفلاس لعدم قدرتها على تسديد القروض وعواذها . ولها أيضاً تقلبات السوق وعدم وجود النظم السليمة الحاكمة في جودة الانتاج وسلامة التوزيع ومنع الاحتكار وعدم اعطاء فرصة للازمات المفتعلة بغير فرض الائاء السريع . ونوضح مثالاً على ذلك :

فإذا ما بعذنا مواد البناء المحلية بعدم الامكان عن الصناعه وتلقيتها الباهظه وعن السوق والالية فربما أمكننا أن نعمل عليها بسعر يكون قريبا من الاسكانيات الناديه لاستغصبيها .

ثانياً : ملائمة العمارة المحلية للبيئة والمناخ

يمكن ان نطلق على العمارة المحلية انها بحق عماره بيئية . هناك تخصص يسمى Building Physics فيزياء المباني . يهتم اساسا بالحرارة وقدرة العناصر المعمارية من حوائط واسقف على مقاومتها واحترازها كما يتعرض ايضا لحركة الهواء داخل المباني وخارجها airodynamics وكذلك درجات الرطوبة . ويحاول هذا العلم استكشاف التشكيلات المعمارية ومواد البناء التي تساعد على ان يكون المناخ داخل المبني قريبا مما نسميه بمنطقة الراحة المناخية Climate Comfortable . (درجة الحرارة ٢٧ مئوية والرطوبة ٥٠٪ وسرعة الرياح أقل من متر Zone

في الثانية الواحدة) دون الحاجة الى وسائل ميكانيكية .
لقد أقيمت منذ فترة بموقع مركز بحوث البناء عدة مباني بنظم بنائية مختلفة . احدهما يمثل العمارة المحلية واعتمد في إنشائه على الطين والرمل . ووضعت هذه المباني تحت الاختبارات المناخية وتم اجراء القياسات عليها في الاربع وعشرين ساعة وخلال عام كامل طبقاً لبرنامج تعاون علمي بين مركز بحوث البناء وجامعة لندن . واسفرت نتائج هذه القياسات على أن أفضل هذه المباني مناخياً هو المبني الذي شيد باستخدام مواد محلية . اذ أن درجة الحرارة والرطوبة وسرعة الهواء به كانت في أغلب الأوقات داخل المنطقة المريحة بخلاف المباني الأخرى التي كانت سريعة وشديدة التأثر بالمناخ الخارجي .
ولما كانت أغلب المباني ستبنى مستقبلاً خارج الوادي والدلتا في موقع نائيه قاربة المناخ فان العمارة المحلية هي لاشك أنسنة الانماط المعمارية لهذه البيئة الصحراوية الشديدة الحرارة أغلب شهر العام .

ثالثاً : ملائمة هذه العمارة للطبيعة الوجهانية لساكنيها

ان الانسان ليشعر بالقرابة لهذه العمارة Kins ship اذ ان الحيز الداخلى والشكل الخارجى يبوحى بالراحه والانتما وتنتمي بين فقيتها المعماريه الكامنة Latent Values تحاطب وجدانه

وطبيعتنا الداخلية وتجعلنا نحس بها قبل أن نسمعها أو نراها . مثل هذا العنصر الوجданى كان واضحأً أشد الوضوح في نفور اهالى النوبة من المساكن الصندوقية التي أقيمت لهم في كوم أمبو بالخرسانة المسلحة والطوب الأحمر وحيثنيهم الدائم إلى مساكنهم التي أقاموها وتركوها خلفهم والتي كانت أكثر ملائمة لطبيعتهم وقيمهم الجمالية والمعمارية .

يعك أن تخلى مما سبق إلى أن الدعوة إلى العمارة المعاصرة هي في حقيقة الأمر دعوة إلى الابتعاد عن الاقتصاد الصناعي المتتطور بنفقاته الباهظة عند البناء لمحدودي الدخل أو من لا دخل لهم والاقتراب من اقتصاد يخسر لهالياته ومقوماته المختلفة يكون أكثر ملائمة لاماكنيات الشريحة الكبيرة من المجتمع ذات الدخول المحدودة .

عندما نتحدث عن الشريحة الاجتماعية المستهدفة بهذا النوع من العمارة والاسكان هناك نقاط ثلاثة يجب علينا ابرازها حتى تتفتح لنا الصورة الاسكانية والسكنية الصحيحة لهذا المجتمع .
النقطة الأولى : الدخول المنخفضة بل المتدنية لشريحة كبيرة من المجتمع لا تمتلكها من ايجار أو امتلاك مسكن في أدنى متطلباته ببني بالاسلوب العادي .

ايرزت دراسة أخيرة هيئة UNICEF بعنوان Income and poverty distribution in Egypt أن حد الفقر في مصر هو الدخل السنوي الذي يبلغ ٣٧٩٥٩ جنيهًا للإسرة أي ما يساوي ٣١٦٠٠ جنيهًا شهرياً وأن أكثر من ٤٠٪ من الأسر المصرية ذات دخول أقل من هذا الحد موزعة كالتالي :

أ - ٤٥٪ من الأسر دخلها السنوي أقل من ١٥٠٠٠ جنيه المبلغ الذي يمكن أن تدفعه كايجار أو قسط تملك شهري هو ١٣٠٠ بينما ايجار الوحدة الملائمة لها بمساحة ٣٥ متر مسطح ٨١٠٠ أي أن الفجوة ٧٨ جنيهًا شهرياً .

ب - ٤٢٪ من الأسر دخلها السنوي بين ١٥٠٠٠ و ٢٠٠٠ جنيه المبلغ الذي يمكن أن تدفعه كايجار شهري هو ٢٢٠٠ جنيهًا في وحدة مساحتها ٤٠ متر مسطح بينما ايجارها السوقى ٩١٥ جنيهًا أي أن الفجوة ٦٩٥ جنيهًا شهرياً .

ج - ٦٪ من الأسر دخلها السنوى من ٢٠٠٠ إلى ٢٥٠٠ جنيه المبلغ الذي يمكن أن تدفعه كايجار شهري هو ١١٢٥ جنيهًا في وحدة مساحتها ٥٠ متر مسطح بينما ايجار هذه الوحدة هو ١١٢٥٠ جنيهًا أي أن الفجوة ٢٤٥ جنيهًا شهرياً .

د - ٢١٪ من الأسر دخلها من ٢٥٠٠ إلى أقل من ٣٥٠٠ جنيه المبلغ الذي يمكن أن تدفعه كايجار شهري هو ٦٢٠٠ جنيهًا في وحدة مساحتها ٦٠ متر مسطح ايجارها الفعلى ١٣٣٠٠ جنيهًا أي أن الفجوة ٧٠٠٠ جنيهًا شهرياً .

من ذلك يتضح الفجوة الكبيرة بين دخول الشريحة محدودة الدخل وبين القيمة السوقية للتأجير اذا ما أقيمت المساكن بالطريقة المعتادة وهي الخرسانة المسلحة والطوب . وغنى عن الذكر أن هذه الفجوة تتزايد في بينما معدل الزيادة في الدخل لا يتجاوز ١٠٪ سنويًا نجد أن معدل الزيادة في اسعار مواد البناء وأثمان الاراضي يتراوح ما بين ٢٠٪ إلى ٣٠٪ في العام .

النقطة الثانية : تردى حالة الاسكان الحالى

كانت السياسة الاسكانية التي سارت عليها الدولة خلال الاربعة احقب الماضية تهدف في المقام الاول إلى اسكان الطبقة الوسطى ونافقها . فأقامت المؤسسات والهيئات التي تتولى توفير هذا النوع من الاسكان مثل هيئة تعاونيات البناء وبنك التعمير والاسكان وشركات الاسكان مثل مصر الجديدة والمعادى والقطم والمعمورة وأمثالها . كما اتاحت قروض ميسرة بلغت في المدة من ١٩٨١ إلى ١٩٩١ حوالي ٥٧ مليارات جنيهًا ذهب أغلبها إلى الاسكان المتوسط وفوق المتوسط

فضلا عن تخصيص الاراضي اللازمة ومدتها بالمرافق . نتيجة لهذه السياسة أمكن سد كل الاحتياجات من الاسكان المتوسط والفاخر بل أصبح هناك مخزونا كبيرا منه لا يستعمل بلغ ٢ مليون وحدة سكنية ، تبلغ قيمتها ٨٠ مليار جنيه مجمدة في هياكل خرسانية ومباني غير مستغلة لسنوات طويلة . وكان يمكن استخدام هذا المبلغ الضخم في مجالات أخرى من مجالات التنمية لو كانت لدينا سياسة اسكانية رشيدة . ولم تلت الشريحة الادنى من المجتمع اهتمام بذكر من جانب الحكومة أو الدولة . وكانت النتيجة أن أخذت هذه الشريحة الامر بيدها وحاولت حل مشاكلها بنفسها خارج النطاق الرسمي للدولة . فاقامت الاسكان العشوائي على مساحات كبيرة حول المدن خصوصا حول العواصم الحضرية الكبرى كالقاهرة والاسكندرية . وقد اقيم هذا الاسكان بدون تراخيص بناءً وبدون تخطيط مسبق معتمد وبدون توفر الحد الادنى من المعدلات السلبية للتخطيط والبناء . وتنقسم هذه الاحياء بأنها ذات كثافة سكانية وبنائية عالية . ولا تتوفّر لمبانيها تهويّة أو آنارة كافية . وهي شبه خالية من الخدمات الاجتماعية مثل المدارس والوحدات الصحية والبريد ونقط الشرطة والنوادي والاماكن المفتوحة . كما أن معظمها لا تصل اليه المرافق كالغاز والماء والمصرف الصحي والانارة . ويبلغ عرض الشوارع بها حوالي ٢٠ متر وهي مسافة لاتسمح بمرور العربات من أي نوع ولا توجد وسيلة لجمع القمامة فتلقي في الشارع وحول الصبائى .

يمثل الاسكان العشوائي بيئة عمرانية متعددة ومتباينة خصا للامراض البدنية والنفسية والاجتماعية والجرائم بكافة أنواعها . وهي في حقيقة الامر كيانات قائمة بذاتها خارجة تماما عن سلطة الدولة وسلطان القانون . واقيمت أغلب الاحياء العشوائية على أراضي زراعية خصبة فقدت مصر بذلك ثروة قومية كبيرة لا يمكن استعادتها . ويبلغ عدد سكان الاحياء العشوائية ١٢ مليون نسمة منها سته مليون في القاهرة وحدها .

كما ينتشر الاسكان العشوائي خارج المدن وعلى حواضنها في أغلب الاحياء فان الاسكان الجزايري أو الهامشى Marginal Housing ينتشر في احياءها القديمة . وهذا النوع من الاسكان يشمل الاماكن التي لم تعد اصلا للسكن مثل الغرف فوق الاسطح والفراغات تحت السالم والجراجات والاماكن الاثرية كما يشمل سكن العائلة في غرفة واحدة ومشاركة غيرها من الاسر في دورة مياه . وتبلغ نسبة عدد العائلات التي تعيش في الاسكان الجزايري ١٨٪ من مجموع الاسر وهذه النسبة موزعة بالتفاوت بين الاحياء المختلفة فتبلغ أقل من ٣٪ في احياء مثل الزمالك وجاردن سيتي وترتفع إلى ٣٥٪ في احياء السيد زينب وباب الشعرية . واحياناً بل غالباً ما يصل عدد أفراد الاسرة إلى ٧ أفراد من الجنسين باعمار مختلفة يحشرون حشراً في غرفة واحدة . وتشير احصائيات ١٩٨٦ أن مجموع عدد الاسر بالاسكان الجزايري حوالي مليون أسرة على مستوى الحضر ولا شك أن هذا العدد ازداد كثيراً الان مما كان عليه .

هناك ايضاً اسكان المقابر حيث يشارك الاحياء الموتى في سكانهم ويبلغ عددهم ٣٠٠ الف نسمة في القاهرة ويتعرف السكان خصوصاً الأطفال منهم الى ضغوط عصبية ونفسية نتيجة مجاورتهم للمقابر ومشاهدتهم اليومية لطقوس دفن الموتى .

من هذا العرف يتضح الخلل الكبير في ميزان الاسكان بينما اشبع احتياجات الطبقات الوسطى وما فوق الوسطى واصبح لديها مخزون متراكم من الوحدات المغلقة نجد أن شريحة من المجتمع لا تجد المأوى الملائم وتركت لتعيش في ظروف عمارية بالغةسوء . أن أي سياسة اسكانية سلية يجب أن تبدأ في وقف النمو العشوائي والعمل على توفير الاسكان الملائم لهذا الكم الهائل من الاسر التي تعيش في اسكان هامشى ووسط المقابر وربما كان في العمارة المحلية ذات التكاليف المنخفضة بعض الإجابة على هذه المشكلة الكبيرة .

النقطة الثالثة : الحراك السكاني

كما نعلم فإن ٩٨٪ من السكان يعيشون على ٤٪ من مساحتها وأنه يلزم إعادة توزيع السكان على حيز كبير من المسطح الجغرافي المصري . وقد نؤدي منذ مدة طويلة بضرورة اعداد تخطيط قومى واقليمي تتحدد فيه محاور التنمية حسب امكانياتها الكامنة وكما ينحدر فيه النمط التخطيطي والعمارى للمجتمعات الجديدة التي تقام بهذه المحاور . واما الزيادة السكانية المطردة والكتافة السكانية العالية في الحيز المعمور الحالى والتى تلتهم بصورة مستمرة الاراضى الزراعية الخصبة لم يعد هناك بدديل عن حراك سكاني من الوادى والدلتا الى خارجها فى صحراء مصر وسواحلها .

من النقاط الثلاث السابقة المتعلقة بالسكان والاسكان يتضح لنا انخفاض الدخول انخفاضاً كبيراً ووجود شريحة اجتماعية كبيرة تسكن في بيئة متهالكة وحاجة ماسة الى اقامة مجتمعات عمرانية جديدة في محاور تنموية بالصحراوات والسهوالح . كل ذلك يدعونا الى البحث عن عمارة محلية تقام بمواد بناء محلية وباسلوب انشائي بسيط وبتكلفة تدخل في نطاق الامكانيات المادية للسكان النازحين اليها .

فما هي هذه المواد الهمائية التي يمكن استخدامها •
بعد بناء السد العالى وبانقطاع وصول الطمى الى مصر فلم يعد مادة متاحة للبناء • ويمكن ايجاز
المواد الهمائية المئامية فيما يلى :

أ - الحجر الجيري

تغطى ترسيبات الاحجار الجيرية نسبه كبيرة من المسطح المصرى وقد تكونت هذه الترسيبات خلال عصور جيولوجية مختلفة .
ويمكن انتاج بلوکات حجرية تستخدمن كطوب بناء من نشر ترسيبات ليست شديدة الصلاحية وتحتوى أقل نسبة من الشروخ والفوائل وذات مقاومة عالية للانضغاط Compression Strength كما ان نسبة امتصاصها للمياه منخفضة وتستخدم حاليا المناشير الكربائية فى تقطيع هذه البلاکات فى بعض محاجر الساحل الشمالى .

ويستخرج الجير من الحجر الجيري والذى يستعمل فى المون وفى صناعة الطوب كما يستخرج ايضا الركام بتدريجات مختلفة تلائم استخداماته مثل صناعة الطوب والرصف وغيرها وتقوم حاليا العديد من الكسارات فى أماكن متفرقة بتوفيرهذا الركام .

ب - الرمل

تتوارد ترسيبات الرمال بجميع المناطق الصحراوية تقريباً ويستخدم الرمل كما هو معروف في صناعة الطوب وفي المون بعد خلطة بالجبير أو الاسمنت وكذلك في الخرسانة بأنواعها المختلفة .

ج - الطفلة الصحراوية

توجد الطفلة الصحراوية بكميات وفيرة في صحراء مصر وتستخدم كبديل مباشر للطمي في صناعة الطوب وباضافة نسب من الاسمنت والرمل والجير والطفلة الصحراوية على الركام الجيري يمكن صناعة طوب يتم تشكيله وتجفيفه بالوسائل الطبيعية دون الحاجة إلى افران مكلفة .